

خلال افتتاحه مؤتمر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

حسان: زيادة ضمانات قروض المشاريع الصغيرة على ٢٥٠ مليون دولار قريباً
القضاة: ٤٥% من صادرات المملكة عائدة من المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم

أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور جعفر حسان انه سيتم العمل على زيادة نافذة الضمانات للقروض المقدمة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لتزيد على قيمتها البالغة ٢٥٠ مليون دولار. وقال خلال افتتاحه مؤتمر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة امس بحضور مدير عام المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية المهندس يعرب القضاة وعضو مجلس ادارة مركز عمان الدولي لتطوير التجارة ميشيل نزال، ان برنامج دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعمل على ضمان ما نسبته ٧٥ بالمئة من القروض التي تقدمها البنوك لتمويل هذه المشاريع في المحافظات و ٦٠ بالمئة للقروض في العاصمة، من خلال نافذة ضمانات تزيد قيمتها على ٢٥٠ مليون دولار والتي سيتم العمل على زيادتها لاحقاً، وذلك للمشاركة في تحمل مخاطر إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبما يشجع البنوك التجارية على تسهيل شروط الاقتراض واستغلال السيولة الفائضة لديها وتوجيهها للمشاريع في المحافظات. و اضاف: ان هذا الاجراء سيخفف بشكل كبير الضمانات التي تطلبها البنوك من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة، اضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة بشكل ملحوظ، وتمديد كل من فترتي السماح والسداد لهذه القروض وتقديم برامج منح خاصة بالمشاريع المتميزة التي تراعي الترشيد في استهلاك الطاقة والمياه وتعزيز قدرتها التصديرية وتوسعة التشغيل للعمالة الأردنية والمرأة. وتأتي هذه الخطوة في ظل التحدي الكبير الذي تواجهه مثل هذه المشاريع والمتمثلة في نقص التمويل المناسب من مصادر التمويل المتاحة خاصة من الجهاز المصرفي التجاري، لإنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، رغم الدور الكبير والأثر الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال: باعتبار البنوك التجارية هي المصدر المهيمن والرئيسي في تقديم التسهيلات الائتمانية، إلا أن نسبة ما تقدمه من قروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة محدودة ولا تتعدى حالياً ما نسبته ١٠ بالمئة من مجمل قروضها وبسعر فائدة مرتفع نسبياً، مما يعكس تخوفها من تحمل مخاطر إقراض هذه المؤسسات. وتابع د. حسان قائلاً: ان البرنامج سيعمل على توفير مساعدات فنية تتسجم مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبنوك الراغبة بالمشاركة في البرنامج، لتمكينها من استخدام القروض والمنح المقدمة بالشكل الأمثل، وتمكين أصحاب المشاريع من تطوير أعمالهم واستدامتها وإنجاحها.

وأشار د.حسان ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب في العالم اليوم دوراً محورياً ومهماً في عملية التنمية المستدامة، فمن الناحية الاقتصادية تؤدي هذه المؤسسات دوراً بارزاً في تعزيز النمو والتصدير والاستثمار، ومن الناحية الاجتماعية تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة وزيادة المداخل بهدف رفع مستويات المعيشة ومكافحة الفقر. هذه المؤسسات تساهم بما نسبته (٥٠) إلى (٧٠ بالمئة) من الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في الدول النامية، أما محلياً فتساهم هذه المؤسسات بحوالي (٤٠ بالمئة) من النمو الاقتصادي المتحقق، كما أنها تساهم في توفير حوالي (٧٠ بالمئة) من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد، علماً بأنها تشكل ما

نسبته حوالي (٩٩ بالمئة) من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة. وقال إنه رغم الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في عملية التوظيف وتوفير فرص العمل إلا أن معدلات المشاركة للمرأة ما زالت دون الطموح، حيث لا يتجاوز تملك النساء لهذه المؤسسات ما نسبته ٥ بالمئة.

وأشار د. حسان ان فكرة إطلاق برنامج دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن جاءت إسهاماً من الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي في توسيع الخدمات المالية المقدمة للمحافظات والأرياف والمناطق الأعلى في نسب الفقر والبطالة، وتشجيع البنوك التجارية على استغلال السيولة النقدية الفائضة لديها والبالغة حوالي (٣) مليارات دينار، وذلك بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وبالشراكة مع القطاع المصرفي، ليلبي الاحتياجات التمويلية لكل من الشركات والمؤسسات الخاصة القائمة بالإضافة إلى الأفراد الراغبين بتأسيس مشروع جديد، مع إعطاء أولوية وحوافز تفضيلية للمشاريع كثيفة الاستخدام للعمالة الأردنية، والمتواجدة في المحافظات على وجه الخصوص.

من جانبه استعرض مدير عام المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية المهندس يعرب القضاة اهمية ومكانة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في دعم الاقتصاد الوطني. وقال ان هذه المشاريع تشكل ما نسبته ٤٥ بالمئة من صادرات المملكة اي ما يعادل نصف صادراتها على الرغم من عدم توفير الدعم والتمويل الكافي لها، كما وانها توفر حوالي ٧٠ بالمئة. و اضاف: ان هذه المشاريع استطاعت ان تبرهن على مدى اهميتها من خلال السنوات الماضية التي كانت جميع اقتصاديات دول العالم تعاني من الازمة المالية - الاقتصادية العالمية، حيث استطاعت تجاوز التحديات المفروضة عليها بأقل الاضرار حيث حققت نتائج ايجابية عديدة، الامر الذي يدل على اهمية توفير جميع سبل الدعم لهذه المشاريع واقامتها كونها احدى الوسائل الفعالة في مكافحة البطالة والفقر في الاردن. واكد انه لا بد من تبني المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة والمستدامة لما له من الاثر الايجابي على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير جميع سبل الدعم لها، خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي لها، حيث يعتبر توفير الاموال من اهم التحديات التي تواجه عمل ونجاح مثل هذه المشاريع. و اضاف: ان عدم توفير البنوك للتمويل الميسر لمثل هذه المشاريع اضافة الى نسبة الفوائد المرتفعة وفترة السداد القصيرة جميعها تعتبر من اكبر معيقات ديمومة ونجاح هذه المشاريع، حيث ان احجام البنوك على مساعدة هذه المشاريع وتوفير التمويل اللازم لها هي من يعيق عملها ولذا لا بد من مشاركة البنوك وبشكل اكبر في دعم هذه المشاريع.

في المقابل أكد عضو مجلس ادارة مركز عمان الدولي لتطوير التجارة ميشيل نزال ان جميع اقتصاديات العالم باتت اليوم تعتمد بشكل كبير على المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، حيث انه وبناء على الارقام الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة فان ٩٨ بالمئة من المؤسسات المسجلة والمرخصة في الاردن تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. و اضاف: ان من التحدي الابرز الذي تواجهه هذه المؤسسات والمشاريع هو تحدي الحصول على التمويل اللازم لنموها او المحافظة على استمراريتها لتنمية قدراتها التي تساعد على خلق فرص عمل تساعد في تقليص نسب البطالة.